ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

مخالفات دستورية ... ودور تشريعي منقوص

رؤية تقييميه للبرلمان المصري في دور انعقاده الأول

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

PO Box : 490 El Maadi | ص.ب : 490 المعادي | 148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة

Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

انهي البرلمان المصري دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الاول في سبتمبر 2016 ، ولأول مرة يكتمل دور انعقاد لبرلمان بعد ثورة 25 يناير 2011 ، وهو البرلمان الذي يتمتع بصلاحيات دستورية غير مسبوقة في التاريخ السياسي المصري عقب ثورة يوليو 1952 .

وفي اطار متابعة **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** للأداء البرلماني بالرصد والتحليل من منطلق حرص المؤسسة علي بناء مؤسسة تشريعية حقيقية تستطيع العمل علي تحقيق احلام جموع الشعب المصري ، نقوم بإصدار هذا التقرير الذي يتناول اهم الظواهر التي شهدها دور الانعقاد الاول وايضا الدور الرقابي للبرلمان علي اداء الجهات التنفيذية للدولة والعلاقة بين النواب والاجهزة التنفيذية كما يعرض التقرير ملخص للزيارات الخارجية للبرلمان وايضا استقبال البرلمان لدبلوماسيين من دول اخري علي المستوي الرسمي .

اولا : الاداء التشريعي للبرلمان :

على مدى 8 أشهر هي مدة دور الانعقاد الأول لمجلس النواب، أقر البرلمان عشرات القوانين والتشريعات يرى البعض أن كثير منها لم ينال رضا المواطن محدود الدخل، وقد عقد مجلس النواب 11 جلسة عامة اقر خلالها عدد 341 قرار بقانون قد اصدرت قبل انعقادة طبقا للمادة 156(1) من الدستور والتي نصت علي وجوب اقرار جميع القرارات والقوانين التي صدرت في غياب المجلس وهو الامر الي دفع مجلس النواب لاقرار كافة القوانين والقرارات بقوانين التي صدرت في غيابة عدي قانون الخدمة المدنية الذي صاحبة ضغط شعبي علي النواب داخل دوائرهم . واللافت للنظر ان تلك القوانين قد مررت بمتوسط اصوات 450 نائب بنسبة لم تزيد عن 75% من اجمالي اعضاء المجلس.

كما وافق المجلس علي اقرار لائحته الداخلية والتي استغرقت ما يزيد عن ثلاثة اشهر من خلال 20 جلسة عامة في وقت يصل 50 ساعة فقط بمعدل ساعتين وربع للجلسة الواحدة ناقش واقر فيها المجلس 437 مادة حيث وافق علي اللائحة نهائيا عدد 403 نائب من اجمالي 407 نائب قاموا بالتصويت من اصل 596 نائب بنسبة 68.28% فقط من اجمالي اعضاء المجلس.

شهد دور الانعقاد الأول لمجلس النواب، التصديق على عدد من القوانين الهامة أبرزها تخص الجيش والشرطة والهيئات القضائية ومجلس الدولة وبعض الجهات الاقتصادية، كما شهد الموافقة على عدد كبير من قرارات الرئيس عبدالفتاح السيسي، بجانب الموافقة على قانوني القيمة المضافة وبناء الكنائس والذي صاحبها زخم اعلامي وشعبي كبير .

قانون القيمة المضافة

صاحب القانون ردود افعال واسعة من المتخصصين والمواطنين وايضا بين النواب وبعضهم ، وهو ما دفع النواب لتعديل القانون ، وجاءت تعديلات المجلس على القانون فى سعر الضريبة الذي تقرر أن يكون 13 % في العام المالي الحالي على أن يزاد الى 14% في العام المالي القادم، فيما قام ايضا بتعديل المادة 67 من القانون بتشديد العقوبة عن النص المقدم من الحكومة.

كما شهدت مناقشات المادة 72 من قانون القيمة المضافة، مناشدات نيابية بأن لا يكون التهرب الضريبى إلا بعد صدور حكم بات من الجهة القضائية المختلفة، إلا أن الحكومة رفضت هذه الرؤية وطلبت أن تظل المادة على

---

(1)- إ"... وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد،....".

ما هى كما وردت منها فى القانون. وتنص على "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراءات في جرائم التهرب وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من الوزير أو من يفوضه."

كما آثارت المادة 74 من قانون القيمة المضافة بمجلس النواب، مناقشات موسعة، حيث رفض النواب هذه المادة، مطالبين الحكومة بحذفها، وهو ما رفضته الحكومة، مؤكدة على أن المادة لا تخرج عن كونها إطار تشجيعى بإقرار من الوزير بعد العرض على رئيس الوزراء. وتنص المادة بعد التعديل على: "يجوز للوزير بعد العرض على رئيس الوزراء تقرير نظام حوافز لتشجيع التعامل بالفواتير الضريبية على أن يتضمن هذا النظام المجالات والشروط والقواعد اللازمة لتنفيذه وذلك بما لا يجاوز 1% من الضريبة المحصلة سنويا وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لذلك."

قانون بناء الكنائس

شهد مناقشات القانون حالة من الجدل الواسع بين النواب والعامة وايضا الكنائس الثلاث حيث رأي بعض النواب المسيحيين ان القانون لا يحقق المساواة بين المواطنين المنصوص عليها في الدستور خاصة المادة 2 من القانون التي نصت على أنه "يراعى أن تكون مساحة الكنيسة المطلوب الترخيص ببنائها وملحق الكنيسة على نحو يتناسب مع عدد مواطني الطائفة المسيحية في المنطقة التي تقام فيها وحاجتهم، مع مراعاة معدلات النمو السكاني." حيث يري المعترضين ان هذا الشرط ليس معمولا به في حالة بناء المساجد. كما يري المعترضون ان المسح الشامل لتعداد السكان المصري لا يظهر فيه عدد المسيحيين.

ايضا شهت المادة الخامسة خلافا شديد واعتبرها البعض قيدا علي انشاء الكنائس حيث نصت المادة علي "يلتزم المحافظ المختص بت الطلب المشار إليه في المادتين 3 و4 من هذا القانون، وإصدار الموافقة والتراخيص المطلوبة، بعد التأكد من استيفاء كافة الشروط المتطلبة قانونا في مدة لا تجاوز 4 أشهر من تاريخ تقديمه، وإخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول بنتيجة فحص طلبه. وفي حال رفض الطلب، يجب أن يكون قرار الرفض مسببا" وهو ما اعتبره الرافضون للمادة تعسف من المشرع حين اعطي للجهة الادارية حق الرفض المسبب وهو ما يعني بالنسبة للمعترضين تعسفا في احقية المواطنين بناء دور عبادة.

فيما اعتبر العديد من النواب والقساوسة والجمهور ان القانون يعتبر قفزة كبيرة بعد 160 عاما من التنظيم القانوني السابق لبناء الكنائس وترميمها. حيث لم يعد من حق الأمن التدخل في البناء والترميم، بعدما كان يتدخل في أقل ما يمكن من أعمال البناء أو الترميم أو التوسيع.

قانون الخدمة المدنية

كما وافق البرلمان علي قانون الخدمة المدنية بعد تعديلاته وارسالة الي مجلس الدولة ولم يصدر حتي فض دور الانعقاد الاول. وقد شهد القانون حالة من السجال بين مجلس النواب والحكومة استمرت على مدار دور الانعقاد الاول كاملا ما بين رفض القانون وتعديله ثم الموافقة عليه. وبدأت مناقشات القانون الخدمة المدنية في يناير من العام 2016 وسط اعتراضات شعبية وحشد من النقابات ضد القانون، معتبرين أنه يظلم الموظفين وبه بنود سيئة وغير دستورية.

وشهدت الجلسة الأولى لمناقشة القانون مشادات حادة بين الحكومة والنواب، فقد أعلنت لجنة القوى العاملة في مجلس النواب، برئاسة النائب صلاح عيسى، عن رفض قانون الخدمة المدنية بالإجماع بحضور الدكتور أشرف العربي، وزير التخطيط. وشهدت الجلسة الثانية لمناقشة القانون مشادات كثيرة بين أعضاء البرلمان والمستشار مجدي العجاتي، وزير الشؤون القانونية في مجلس النواب، حيث وصل الخلاف إلى حد التهديد بانسحاب الحكومة لاعتراض أعضاء المجلس على القانون وظهور مؤشرات برفض أغلبية النواب للقانون، إلى أن أعلن السفير حسام القاويش، المتحدث باسم مجلس الوزراء، أن قانون الخدمة المدنية الذي تم رفضه من قبل البرلمان ستتم إعادة طرحه بعد إجراء عدد من التعديلات. ومن ثم وافق مجلس النواب من حيث المبدأ على مشروع قانون

الخدمة المدنية، وجاءت هذه الموافقة بعد عرض النائب جبالي المراغي، رئيس لجنة القوى العاملة، لتقرير اللجنة حول مشروع القانون. وإعراب عدد من النواب ممن طلبوا الكلمة عن موافقتهم على المشروع من حيث المبدأ ووجود تحفظات لديهم بشأن بعض مواد المشروع .

وفي أغسطس أعاد مجلس الدولة إرسال القانون بعد ادخال بعض التعديلات عليه، على أن يتم التصويت النهائي عليه بالموافقة في الجلسة الختامية للبرلمان.

وقد وافق المجلس على رفع العلاوة التشجيعية لـ5% للموظف فى مشروع القانون، وأجل طلبات إعادة مداولة من عدد من النواب على بعض النصوص إلى ما بعد عودتها من مجلس الدولة. كما وافق المجلس على تعديل المادة 72 من مشروع القانون المتعلقة بتعيين المؤقتين والمتعاقدين بالجهات الخاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية المسند إليها شغل الوظيفة العامة حتى 2016/6/30، وذلك كله على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية".

قوانين أخرى

كما وافق البرلمان نهائيًا على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم 90 لسنة 1970، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة، ومشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن الهيئة القومية للانتاج الحربي، ومشروعين قانونين بتعديل بعض أحكام هيئات الشرطة.

كما وافق البرلمان على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل قانون دخول وإقامة الأجانب بمصر والخروج منها ويتضمن زيادة الحد الأقصى للرسوم الخاصة بتأشيرات الدخول والإقامة والغرامات التى توقع على المخالفين لأحكام ونص المشروع على زيادة مقابل التصالح في الجرائم المنصوص عليها فى المواد (8، 12، 13، 14، 16) إلى 300 جنيه، كما تضمن المشروع رفع الحد الأقصى لقيمة الرسوم الخاصة بمنح التأشيرات بأنواعها ليكون 500 جنيه بدلا من 50 جنيها.

كما وافق المجلس خلال دور الانعقاد على 3 مشروعات قوانين بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية للبحث عن البترول، وتقرير لجنه الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 314 لسنة 2016 ، ومشروع قانون مقدم من الحكومة في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة، ومشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل قانون رقم 371 لسنة 1956 في شأن المحال العامة، ومشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي، ومشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة.

ومع قرب انتهاء دور الانعقاد الأول، وافق المجلس نهائيا، وبأغلبية ثلثيه، على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وخاصة الختان، ومشروع قانون الخدمة المدنية، ومشروع قانون بشأن زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل نهائياً، ومشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1976 بإصدار قانون النقابات العمالية، مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 58 لسنة 1978 في شأن العمد والمشايخ، مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن بناء وترميم الكنائس، ومشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن القيمة المضافة على الضريبة.

مجلس النواب وافق أيضا على مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة والمتضمن تعديل القانون رقم 231 لسنة 1996 والخاص ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدى الجهات الأجنبية وتضمن القانون زيادة الرسم للحاصلين على المؤهلات العليا والراغبين في العمل بالخارج من 60 جنيها سنويا إلى 200 جنيه سنويا، بجانب زيادة الرسم للحاصلين على المؤهلات المتوسطة وبدون مؤهل والراغبين في العمل بالخارج من 60 جنيها إلى 100 جنيه سنويا.

كما صدق البرلمان خلال دور الانعقاد الاول علي عدد 27 اتفاقية دولية كان ابرزها اتفاقية قرض مشروع توسعة محطة كهرباء غرب القاهرة لتوليد 650 ميجاوات الموقعة بين حكومة مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية ، كما صادق علي اتفاقية قرض ثان لتمويل مشروع محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء وتعديل اتفاقية القرض الأول الموقعة بين حكومة مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، كما وافق البرلمان علي تنفيذ مركز تحكم إقليمي بالدلتا بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية . كما صادق على اتفاق التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية .

كما وافق المجلس علي جميع القرارات التي أصدرها الرئيس عبد الفتاح السيسي وأبرزها قرار رئيس الجمهورية رقم (319) لسنة 2016 بمد حالة الطوارئ في بعض المناطق بمحافظة شمال سيناء، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (25) لسنة 2016، وقرار رئيس الجمهورية رقم (285) لسنة 2016، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 238 لسنة 2016، وقرار رئيس الجمهورية رقم (167) لسنة 2016، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 88 لسنة 2016 ، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (231) لسنة 2016، و قرار رئيس الجمهورية رقم 38 لسنة 2016، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 229 لسنة 2016.

وقد حظي دور الانعقاد الأول ببعض المخالفات الدستورية بدء من عدم الإلتزام بالمواعيد الدستورية لبدئ وانتهائ دور الانعقاد وهو ما ادي الي عدم استكمال الدور الأول، والذي يجب ألا يقل عن 9 أشهر. ايضا خالف البرلمان الدستور بإفراره مشروع قانون الموازنه العامة للدولة وذلك بموافقته علي ميزانية الصحة التي بلغت 47 مليار وكان الدستور في المادة 238 حدد نسبة 3% من الناتج القومي للصحة وهو ما يقدر طبقا للموازنة بما يزيد عن 95 مليار ، ، بالإضافة إلى عدم الانتهاء من قوانين الاستحقاق الدستوري مثل قانون العدالة الانتقالية ومفوضية الانتخابات والقوانين الخاصة بالصحافة والإعلام والإدارة المحلية.

ثانيا : الدور الرقابى للبرلمان

انهي البرلمان دور الانعقاد الاول بعدد كبير من ادواتة الرقابية التي اقرها الدستور واتاحتها اللائحة الداخلية للمجلس وهي لا شك أن من أهم مهام البرلمان تنطوى على دوره الرقابى ليس فقط التشريعى، فالسلاح الأخر الذى يستخدمه البرلمان للعمل على خدمة المواطن هو مراقبة الحكومة التى تخدمه، و هو ما يؤكده الدستور المصرى 2014 فى بابه الخامس: نظم الحكم ، فصله الأول: السلطة التشريعية (2)، و أهم تلك المواد :

المادة129 والتي تنص علي "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة فى دور الانعقاد ذاته. ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت، ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب فى الجلسة ذاتها:.

ايضا المادة130 والتي تنص علي "لكل عضو فى مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل فى اختصاصاتهم. ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبحد أقصى ستون يوماً، إلا فى حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة."

كما نصت المادة131 علي "لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد نوابه ، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء. وفى كل الأحوال، لا يجوز طلب سحب الثقة فى موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه فى دور الانعقاد ذاته. وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقًا بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته."

ونصت المادة 132 علي " يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه".

كما نصت المادة 133 علي "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة فى موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.

ايضا نصت المادة134 علي "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بيانًا عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد نوابه ، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، فى الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية".

واوضحت الماد 135 حسب نصها ان " لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصى الحقائق فى موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق فى موضوع معين، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها، ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا فى هذا الشأن. وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك. وفى جميع الاحوال لكل عضو فى مجلس النواب الحق فى الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله فى المجلس.

([2]) الدستور المصرى 2014 ، مدرج فى الملاحق.

واستخدم النواب في دور الانعقاد الاول ادواتهم الرقابية والتي وصلت الي نحو 2200 طلب إحاطة نظر منها المجلس نحو 324 طلبا ، وأكثر من 470 سؤال لم تجب الحكومة سوي علي 42 سؤال شفاهة وتم الرد علي الباقي كتابيا ، 1000 بيان عاجل لم ينظر منها المجلس سوي 265 واحالة 31 بيانا الي اللجان النوعية ، كما ناقش المجلس 315 طلباً للحديث فى المشكلات التى يعانى منها المواطنون فى المجالات المختلفة كالصحة والتعليم والإسكان وحوادث الطرق وارتفاع أسعار الأدوية والسلع الرئيسية كما عمد المجلس الي انشاء لجنة تقصى الحقائق حول فساد القمح، كما بلغت الاستجوابات المستوفاة التى قُدِمت للمجلس خلال هذا الدور 11 استجوابًا، سقطت منها 7 استجوابات - قبل أن يحل موعد مناقشتها -حيث كانت موجهة جميعها لوزير التموين، وباستقالته فقد زالت صفة من وجهت إليه طبقاً لحكم المادة 225 من اللائحة الداخلية للمجلس. كما تم سحب استجواب آخر بناء على طلب من مقدمه. اللافت للنظر، أن تقرير الإنجازات لم يوضح أسباب عدم مناقشة البرلمان للاستجوابات الـ(3) المتبقية المقدمة ضد وزير التعليم د. الهلالى الشربينى على خلفية تسريب امتحانات الثانوية العامة، والتى سقطت أيضًا لأسباب تتعلق بنهاية دور الانعقاد المقدمة فيه، حيث تنص اللائحة فى مادتها (225) على سقوط الاستجوابات فى 3 حالات، إما بزوال عضوية مُقَدِمه، أو صفة من وجه إليه، أو بانتهاء الدور الذى قُدم خلاله. وناقش المجلس 8 طلبات مناقشة عامة . كما نظر المجلس 119 اقتراحاً برغبة مقدمة منكم فى شتى المجالات.

وكان ابرز الادوار الرقابية التي قام بها المجلس هي لجنة تقصي حقائق فساد القمح والتي كشف تقريرها بشأن فساد القمح، عن الأطراف المسؤولة مسؤولية جنائية وتأديبية ومدنية وسياسية بشأن فساد توريد القمح. وقالت اللجنة، فى تقريرها، إن وزير التموين مسؤول سياسيا عن أوجه الفساد والتلاعب فى منظومة القمح. كما جاء فى مقدمة المسؤولين قانونيا فيما يتعلق بفساد منظومة القمح، وزير التموين والتجارة الداخلية، حيث رأت اللجنة أن هناك مسؤولية قانونية للعديد من الأطراف فيما ورد بهذا التقرير من وقائع ومسؤوليات والتى لها ارتباط وثيق بمنظومة القمح (توريد وإدارة المخزون، الطحن، إنتاج رغيف الخبز)، وعلى رأسهم وزير التموين. وأوصت اللجنة فى تقريرها ضمن توصيات مرتبطة بقطاع الزراعة، بضرورة التصوير الجوى لجميع الأراضى الزراعية فى الجمهورية لتحديد زمام كل قرية، للقضاء على الحيازات الوهمية ثم إعادة تصحيح الحيازات الزراعية طبقا للزمام الجديد بالمساحات الفعلية.

وفيما يلي رصد لأهم "الأسئلة و طلبات الإحاطة و المناقشة و الإقتراحات و البيانات العامة" التى ناقشها المجلس: [3]

<u>أولاً : البيانات العاجلة:</u>

فى مجال التعليم :

تقدم عدد من النواب ببيانات عاجلة بشأن تسريب امتحانات الثانوية العامة مما ترتب عليه إلغاء بعض الامتحانات مطالبين بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى هذا الأمر وإحالة المسئولين للتحقيق مع التأكد على ضرورة تغيير نظام الثانوية العامة. وقد وافق المجلس على إحالة الأمر للجنة مشتركة من لجنتى التعليم والبحث العلمى والدفاع والأمن القومى.

- كما تناولت البيانات العاجلة ما تعانيه المدارس من كثافة للفصول وسوء أحوال المرافق بها، إلقاء القبض على بعض الطلاب المصريين بالسودان، عدم صرف مكافأة الامتحانات وحافز الإثابة للمعلمين.

- كذلك عرض للمشكلات التى تواجه طلبة الثانوية العامة فى الدول العربية. وكذلك تعنت السيد عميد كلية الطب البشرى بعد قبول تحويلات طلاب كليات الطب البشرى من الدول العربية التى تعانى من الحروب.

([3]) وفقاً لما أصدره البرلمان فى كتيب "الحصاد البرلمانى لدور الإنعقاد الأول من الفصل التشريعى الأول ، وما نشر في الصحافة والاعلام.

مجال الصحة و السكان:

- تناولت البيانات العاجلة المشاكل التى تواجه المستشفيات من نقص فى الأطباء والمعدات والآلات وأطقم التمريض وما تعانيه مستشفيات الصعيد والقرى من إهمال جسيم.

- كما طالبت البيانات بتحويل الوحدات الصحية بالقرى الكبيرة إلى مستشفيات وتشغيل المستشفيات المركزية، لتخفف العبء عن المستشفيات العامة بالمحافظات وزيادة الاهتمام ببنوك الدم التابعة للوزارة وفرض رقابة حقيقية لمديريات الصحة والمطالبة بزيادة نصيب قطاع الصحة بالموازنة العامة.

مجال الزراعة و استصلاح الأراضى:

- تناولت البيانات العاجلة مشكلة محصول القمح من سوء تخزين واختلاط القمح المستورد بالقمح المحلى وكذلك الاختلاسات التى حدثت فى عدد من الصوامع، مع المطالبة بإيقاف استيراد القمح وتشكيل لجنة من المتخصصين تحت أشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة الرقابة الإدارية، لحصر مخزون القمح. وقد وافق المجلس على تشكيل لجنة لتقصى الحقايق بشأن الفساد بالصوامع وشون القمح بجلسته السابعة والسبعين.

- كما أثير بالبيانات العاجلة ما تقوم به الهيئة العامة لمشروعات التعمير من ازالات للأراضى الزراعية دون التزام بالقانون والدستور.

- المطالبة بحل أزمة رفض الوزارة لزراعة الأرز مما أضر بالمزارعين بجانب ارتفاع أسعاره.

- كما تضمنت موضوع عد صرف مستحقات مزارعى قصب السكر، والاستيلاء على أراضى الإصلاح الزراعى فى غيبة من المسئولين.

مجال مياه الشرب و الصرف الصحى:

- تناولت البيانات العاجلة أزمة تلوث مياه الشرب واختلاطها بمياه الصرف الصحى مما يؤدى لانتشار الأمراض والفيروسات بأنواعها، بالإضافة إلى ارتفاع فواتير المياه مما يحمل المواطنين أعباء إضافية.

- الإشارة إلى أن تهالك المحطات والمياه وعدم تشغيل المحطات هو السبب الرئيسى فى حدوث الأزمة.

فى مجال الإسكان:

- تناولت البيانات مشكلات الإسكان مع التأكيد على ضرورة التوسع فى مشروعات إسكان الشباب ومراعاة الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل فى توزيع الوحدات السكنية.

- التأكيد على ضرورة حل مشكلة العشوائيات، كذلك الإشارة إلى أن المشروع الإسكانى ببورسعيد مقام بجوار منطقة مصانع تصدر إشعاعات ضارة كما تم تحويل مشروع خدمى بدمياط إلى استثمارى.

فى مجال الرى و الموارد المائية :

- أشير فى البيانات المقدمة إلى انسداد الترع والمصارف فى بعض المحافظات كما أن معظم الأراضى تعانى من مشكلات نقص مياه الرى وعدم وصول مياه الرى لنهايات الترع.

فى مجال التموين و التجارة الداخلية:

- ذكر بالبيانات وجود نقص المواد التموينية فى بعض المناطق وحدوث بعض المشاكل فى البطاقات التموينية مع نقص فى أنابيب الغاز، وإهدار الدعم المخصص لرغيف الخبز بسبب تقاعس المسئولين عن القيا بدورهم الرقابى.

- كذلك الإشارة إلى تدهور أحوال بعض شركات السلع التموينية بعدما انتقلت تبعتيها لوزارة التموين بدلاً من قطاع الأعمال.

مجال النقل و المواصلات:

- طالبت البيانات المقدمة بأن يتم العمل على ازدواج بعض الطرق بين المحافظات وذلك لكثرة الحوادث بها.

- الإشارة إلى عدم وجود كوبرى بمنطقة غرب المطار بالإسكندرية، وعدم افتتاح مزلقان مركز سمالوط بالمنيرا مما يؤدى لحدوث العديد من الحوادث.

مجال الإعلام:

- قدمت عدد كبير من البيانات العاجلة تناولت الأزمة التى نشبت بين مجلس إدارة نقابة الصحفيين ووزارة الداخلية، والتى قرر المجلس تكليف لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين وإعداد تقرير بذلك يقدم للمجلس.

- أثير فى بعض البيانات أنه قد تم تصوير لبعض السادة النواب بشكل غير لائق أثناء انعقاد الجلسات.

- وعما ورد فى أحد المسلسلات من إهانة وتطاول على أهالى منطقة منشية ناصر والدويقة، وكذلك ما ورد بمسلسل آخر من ألفاظ مسيئة لشعب محافظة بورسعيد.

مجال الأوقاف:

- ذكر بالبيانات أن هناك بعض المناطق لا يوجد بها مساجد، وأن بعض المساجد المعرضة للانهيار لا يتم ترميمها. وكانت المطالبة بأن يتم تعيين أبناء من يقوموا بالتبرع لبناء المساجد داخلها.

مجال الدفاع المدنى:

- أثير بالبيانات المقدمة الحديث عن الحرائق التى شهدتها عدد من الأسواق مثل الرويعى والعتبة وسوق التونسى مع المطالبة بأن يتم نقل هذه الأسواق خارج الكتلة السكانية. مع إيجاد هيئة قومية لمواجهة الأزمات والكوارث المحتمل حدوثها.

مجال السياحة:

- ذكر بالبيان تهرب بعض الشركات السياحية من دفع الضرائب الجمركية والمطالبة بالتصدى لذلك الأمر.

مجال الصناعة:

- أثير بالبيانات ما تعانيه الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج بالإسكندرية من انهيار بعدما تحولت للعمل بالقانون رقم 159، وكذلك ما يتعرض له إنتاج السكر من خطورة لنقص معدلاته.

مجال الكهرباء:

- ذكر بالبيان ارتفاع فواتير الكهرباء بشكل زاد من أعباء المواطنين، وزيادة أسعار تركيب العدادات، والإشارة إلى أنه يتم توصيل العدادات الكودية إلى العقارات المخالفة.

مجال القطاع المالى:

- أثير بالبيان عدم توريد مبلغ 400 مليار جنيه للخزانة العامة للدولة بسبب عدم دستورية المادة 23 من قانون الضريبة العامة.

- الإشارة إلى ارتفاع سعر الدولار مع عد توفيره لشراء المواد الخام، كما ذكر بها أنه يتم زيادة المعاشات رغم وجود عجز فى أموال التأمينات الخاصة بالمعاشات وعد توفير ميزانية لإحلال وتجديد أنابيب الغاز.

مجال السياسة الخارجية:

- طالبت البيانات بإيجاد حل لأزمة المصريين الذين قاموا بمخالفة قوانين الحج بالسعودية مما أدى إلى تطبيق القانون عليهم وترحيلهم.

مجال التنمية المحلية:

- أثير بالبيانات أن الحكومة الى الأن لم تحل مشاكل المواطنين ببعض المناطق منها الخانكة والخصوص والعبور من حيث المرافق الأساسية وتفاقم مشكلة القمامة بمحافظة الإسكندرية.

مجال التنمية الإدارية:

- أثير بالبيانات عدم تعيين محافظ لمحافظة القاهرة، وكذلك ما يقوم به سكرتير عام محافظ جنوب سيناء من تعنت وتطاول على المواطنين.

- الإشارة إلى أن التأشيرات التى يحصل عليها النواب لصالح ناخبيهم من الوزراء تعتبر وهمية حيث أنها لا تساعد فى حل مشاكلهم.

مجال الأمن:

- أكدت البيانات على أهمية تكثيف الدوريات الأمنية فى الطرق الداخلية، الإشارة إلى ما يعانيه مواطنى جنوب سيناء من مشكلة اشتراط إثبات الجنسية عند الرغبة فى تملك قطعة أرض أو شقة.

<u>أما ما يخص أهم طلبات الإحاطة والتي انتهى رأي المجلس الى إحالة المناقشات والبيانات إلى الحكومة لاتخاذ اللازم فى شأنها.</u>

(1) فيما يخص طلبات الإحاطة الموجهة إلى: رئيس مجلس الوزراء، وزير التموين والتجارة الداخلية، و وزير الزراعة واستصلاح الأراضى ، و وزير الصحة، عن المشاكل التى واجهت محصول القمح وزراعته:

- المطالبة بوضع سياسة واضحة ومحددة لرفع المعاناة عن زارع القمح، تتضمن تحديد سعر الأردب قبل توريده، وتغليظ عقوبة من يقوم بخلط القمح المحلى بالقمح المستورد على أن يتم إيقاف استيراده قبل ميعاد توريده بشهرين، مع وضع مواصفات قياسية لاستيراده بالاستعانة بالمركز القومى للبحوث في هذا الأمر.

- كذلك التأكيد على ضرورة فتح الشون لاستيعاب كمية القمح وإنشاء شون بالمناطق التى لا تتوافر بها، مع ضرورة محاسبة الجمعيات التعاونية التى لا تقوم بدورها تجاه الفلاح على أن يتم استحداث لجنة للتنسيق بين الوزارات المعنية بهذا الأمر.

- المطالبة أيضاً برفع الغرامات عن الفلاح مع توفير الرعاية الصحية له.

(2) أما عن طلبات الإحاطة والأسئلة الموجهة إلى: رئيس مجلس الوزراء، و وزير الشباب والرياضة، عن المشاكل التى تواجه مراكز الشباب في بعض المحافظات:

- التأكيد على ضرورة تمثيل الشباب بمجالس الإدارات بكافة المراكز، والاقتراح بأن تشترك وزارات الشباب

والرياضة والتعليم والأوقاف في وضع سياسة واضحة معلومة للشباب تهدف للتحاور معهم وغرس قيم الانتماء والولاء لهم مع إحكام الرقابة على مراكز الشباب.

- المطالبة باستكمال المناقشات التى تم البدء بها داخل المراكز مع توفير العمالة المدربة بها مع عمل الصيانة المطلوبة، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه المراكز.

- كذلك المطالبة بألا تتعامل المراكز باعتبارها هيئات استثمارية لأن هذا يؤدي للمغالاة في المقايسات وارتفاع فواتير الكهرباء الخاصة بها.

-التساؤل عن سبب إلغاء البروتوكول بين وزارة الشباب والأوقاف والذي يسهل شراء الأراض المملوكة للأوقاف لإنشاء مراكز عليها مع الحاجة إلى إنشاء مركز بكل حى بالمحافظات.

(3) ناقش المجلس طلبات الإحاطة والأسئلة وطلبات المناقشة العامة، الموجهة إلى السادة: رئيس مجلس الوزراء، و وزير الإسكان، و وزير التنمية المحلية، و وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري عن مشاكل مياه الشرب والصرف الصحى ، نتيجة تهالك الشبكات وتجديد المحطات وعدم مد شبكات جديدة إلى بعض المناطق العمرانية.

- التأكيد على أن معظم المحافظات تعاني من تهالك شبكات المياه والصرف الصحى بحاجة إلى الإحلال والتجديد، كما أن هناك قرى لا تصل إليها مياه شرب وأخرى تختلط فيها المياه بالصرف الصحى.

- المطالبة بوضح خطة زمنية لحل هذه المشكلة وأن تضع الشركة القابضة للمياه معياراً للمقايسات الخاصة بمياه الشرب وإعلان القرى التى سيتم إدراجها في خطة تنفيذ مشروعات الصرف.

- الاقتراح بتجزية أعمال محطات الصرف الصحي ومياه الشرب بتوسيع قاعدة الشركات القائمة على هذه الأعمال، وذلك لسرعة الإنجاز، خاصة وأن قانون المناقصات والمزايدات يسمح بذلك.

<u>أما فيما يخص لجان تقصى الحقائق:</u>

فقد تم تشكيل لجنة تقصى حقائق للبحث فى رصد وقائع فساد تخص صوامع القمح التابعة لوزارة التموين و التجارة الداخلية، للبحث عن الأطراف المسؤولة مسؤولية جنائية وتأديبية ومدنية وسياسية بشأن فساد توريد القمح. أصدرت تلك اللجنة تقريراً نهائياً مفصلاً فى 8/10/ 2016 ، و قدم إلى رئيس المجلس. تناول التقرير العديد من المحاور و التى يمكن تناولها فى الأتى

<u>أولاً: الأطراف المعنية و المسؤولة وفقاً لتقرير اللجنة :</u>

1- وزير التموين و التجارة الداخلية، و من يثبت مسئوليته القانونية عن المخالفات التى رصدتها اللجنة فى هذا التقرير من الموظفين العموميين بالوزارات المعنية، التموين والتجارة الداخلية، الزراعة، الصناعة، شركتى المصرية القابضة للصوامع، العامة للصوامع، التابعتين لوزارة التموين والتجارة الداخلية، وأصحاب مواقع التوريد والتخزين من القطاع الخاص المستأجرة لصالح شركات وزارة التموين والتجارة الداخلية.

2- طالب التقرير بضرورة حماية كافة المبلغين والشهود الذين تعاونوا مع اللجنة من التعسف الوظيفى ضدهم، وكذلك حماية جميع من أدلى بشهادته بواسطة أجهزة إنفاذ القانون من أى إجراءات خارجة عن القانون قد يتعرضون لها سواء بأشخاصهم أو أسرهم أو ممتلكاتهم .

3- طالبت اللجنة فى تقريرها، باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نحو إخضاع شركات تشغيل برنامج صرف الخبز "سمارت، افيت" فرست" لرقابة الأجهزة الرقابية المختصة كالجهاز المركزى للمحاسبات، وذلك لمراجعة حساباتها وأعمالها وبيانات البطاقات التموينية المثبتة لديها ومراقبة عمليات الصرف طبقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادر من مجلس الوزراء .

4- كشف التقرير عن سر خطاب وزير التموين الدكتور خالد حنفى، إلى النائب العام فى القضية رقم 8166 لسنة 2015 الذى ساهم فى الإفراج عن شخص متهم بتحقيق مكاسب غير مشروعة بلغت 11.2 مليون جنيه . وذكر فى القسم الرابع "النقطة الرابعة" أن: "بعض قضايا التعدى على المال العام، ومنها القضية رقم 8166 لسنة 2015، والمتهم فيها أحد أصحاب المخابز، لقيامه بإثبات عمليات بيع وهمية على ماكينات صرف الخبز، وذلك باستخدام فلاشات وبطاقات تموينية دون علم أصحابها، لتحقيق مكاسب غير مشروعة دون وجه حق، بلغت قيمتها حوالى 11.2 مليون جنيه". وقد أُفرج عنه بناء على الخطاب الذى أرسله وزير التموين والتجارة الداخلية إلى المستشار النائب العام، لحفظ التحقيقات الخاصة بجرائم المخابز المشار إليها فى البند "1" من هذا القسم ."

ثانياً: بيانات الكشف عن الفساد المالى فى صوامع و شون القمح:

ذكر التقرير أيضاً أن إجمالى العجز فى الصوامع والشون التى زارتها اللجنة وبلغ عددها 12 صومعة وشونة، يصل إلى 559.7 مليون جنيها . وفيما يلى، ننشر بالأسماء والأرقام حجم الفساد الموجود فى الصوامع التى زارتها اللجنة وفقا لتقريرها النهائى:

1. صومعة "بنكر العائلة" طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى وصل العجز 55.7مليون جنيه.
2. صومعة "الياسمين" بمدينة 6 أكتوبر وصل العجز وفقا لتقرير اللجنة لـ 26.3مليون جنيه.
3. شونة "الياسمين" بالمنطقة الصناعية بمدينة 6 أكتوبر وصل العجز بها لـ 3ملايين جنيها.
4. صومعة "المنارة" بالمنطقة الصناعية بمدينة 6 أكتوبر وصل العجز بها لـ 42.5 مليون جنيه.
5. صومعة "المروة" بالصالحية الجديدة الشرقية وصل العجز بها لـ 10.3مليون جنيه.
6. شونة "أسيوط الوطنية" بمركز القوصية بأسيوط وصل العجز فيها لـ 10ملايين جنيه.
7. صومعة "الشركة المصرية العالمية للصوامع والمطاحن والصناعات الغذائية" (صومعة الأسد) طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى وصل العجز 65.6مليون جنيه.
8. صومعة "راجع" بطريق مصر أسيوط الصحراوى العياط الجيزة بلغ العجز فيها 5.4مليون جنيه.
9. شونة "راجع" بطريق مصر أسيوط الصحراوى العياط الجيزة بلغ العجز فيها 18.4مليون جنيه.
10. صومعة "أرم التابعة لشركة أرم الدولية للاستثمار الزراعى ومنتجات الحبوب" الكائنة بطريق الإسكندرية الصحراوى بلغ العجز فيها 173مليون جنيه .
11. صومعة "الرباعية" الكائنة ببليس الشرقية بلغ العجز فيها 20.3مليون جنيه.
12. شونة "الرباعية" الكائنة ببليس الشرقية بلغ العجز فيها 131.9مليون جنيه.

وكشف تقرير اللجنة عن وجود 120 مليون جنيه مهدرة بسبب قرار وزير التموين بإسناد مهمة إعادة ربط كمية القمح المستحقة لبعض مطاحن شركة جنوب القاهرة والجيزة "قطاع عام" إلى مطاحن القطاع الخاص .

ثالثاً: توصيات اللجنة :

1- أوصت اللجنة فى تقريرها ضمن توصيات مرتبطة بقطاع الزراعة، بضرورة التصوير الجوى لجميع الأراضى الزراعية فى الجمهورية لتحديد زمام كل قرية، للقضاء على الحيازات الوهمية ثم إعادة تصحيح الحيازات الزراعية طبقا للزمام الجديد بالمساحات الفعلية.

2- كما شددت اللجنة فى تقريرها على سرعة تفعيل منظومة "كارت الفلاح" التى يجرى إعدادها بالتعاون بين وزارتى الزراعة والإنتاج الحربى، بالإضافة إلى إرساء ضوابط للعمل بها فى الإدارات الزراعية المختلفة لضمان الحصر الفعلى للحاصلات الزراعية المنزرعة فعليا فى كل موسم زراعى بجانب ضرورة اتخاذ خطوات فعلية نحو تفعيل نظام التسويق التعاقدى من خلال وزارة الزراعة وربطه بمنظومة توزيع الأسمدة المدعمة من خلال رؤية إستراتيجية للاحتياجات الفعلية للحاصلات الأساسية.

3- أوصت اللجنة بضرورة الدعم المباشر من الدولة للفلاح دون وسطاء بموجب الحيازات الفعلية والحصر الفعلى عن طريق فروع بنك التنمية والائتمان الزراعى أو عن طريق شبكة مكاتب هيئة البريد المنتشرة فى أنحاء الجمهورية بجانب ضرورة العمل على سرعة تطوير الشون الترابية وتحويلها إلى مراكز للتخزين للمواصفات والاشتراطات التى تضمن سلامة الحاصلات الزراعية باستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة وتحديث وتفعيل دور

مراكز البحوث الزراعية لإنتاج تقاوى القمح وإلزام المزارعين باستخدامها فى الزراعة دون غيرها من التقاوى مجهولة المصدر.

4- أوصت بإحالة التقرير ومرفقاته وكافة البيانات والمستندات التى تحصلت عليها إلى النائب العام وجهاز الكسب غير المشروع وغيرها من جهات التحقيق والاختصاص لاتخاذ ما يرونه فى هذا الشأن لحفظ حق الشعب وحماية مقدرات الدولة وهيبتها .

5- شددت اللجنة على ضرورة الاستعانة بشركات ذات كفاءة عالية فى مجال الكروت الذكية وإحكام وتأمين برامج تشغيل نظام الصرف، والعمل على تصميم برنامج صرف للخبز يمنع ازدواج الصرف للبطاقات ويمنع تكرار الصرف من بطاقة واحدة، بالإضافة إلى ربط قاعدة البيانات الموجودة لدى الشركات المنفذة والمشرفة على الكروت بمديريات التموين وإدارات مباحث التموين فى المحافظات لضمان وجود مراقبة جيدة.

ثالثا : العلاقات الخارجية للبرلمان

شهد منذ تشكيله وبدء انعقاده فى العاشر من يناير 2016، نشاطًا غير مسبوق فى مجال الدبلوماسية البرلمانية، على صعيد عدد الوفود البرلمانية الوافدة والمرسلة، فضلا عن الزيارات التاريخية لرؤساء وملوك الدول، وفى مقدمتها زيارة العاهل السعودى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وزيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية "شى جين بينج"، وزيارة الرئيس الفرنسى فرانسوا هولاند، ورئيس العراق فؤاد معصوم، إضافة إلى عدد من رؤساء دول أخرى ورؤساء البرلمانات والوزارات .

كما بلغ عدد زيارات رؤساء الدول للبرلمان المصرى 6 زيارات، بداية من رئيس جمهورية الصين الشعبية جمهورية العراق ورئيس دولة مقدونيا "جورجى إيفانوف" ،إضافة إلى زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود فى ، ورئيس دولة توجو "فورى جناسينجبى" ورئيس جمهورية فرنسا فرانسوا هولاند .

ووصل عدد زيارات السفراء للبرلمان المصرى خلال الشهور الماضية الي 31 زيارة، على رأسها زيارة سفراء الكويت وألمانيا وقبرص وكوبا وبولندا ومستشار وزير خارجية كوسوفا وزيارة سفير المملكة العربية السعودية . وتضم زيارات السفراء أيضًا: سفير إسبانيا وسفير جمهورية كوريا وسفير دولة ألبانيا وسفراء سلطنة عمان والمغرب وسويسرا والهند وتونس واليابان وأفغانستان والمجر وبلغاريا وبيلا روسيا وهندوراس وبنما وأوكرانيا وأندونيسيا وطاجيكستان وسريلانكا والبوسنة والهرسك واليونان وباكستان وفنلندا وهولندا .

بينما بلغت زيارات رؤساء وزراء الدول المختلفة للبرلمان المصرى 5 زيارات، شملت: رئيس وزراء الكونغو الديمقراطية، وزيارة وزير الخارجية ومساعد الرئيس السودانى السابق وعضو البرلمان السودانى الدكتور مصطفى عثمان، وزيارة وزير الشؤون الاقتصادية الألمانى جوزيف بيشيرز، وزيارة وزير الشؤون البرلمانية الفرنسى جون مارى لوجان، إضافة إلى زيارة وزير الخارجية الكندى ستيفان ديون .

ووصل عدد زيارات الوفود البرلمانية للبرلمان المصرى 30 زيارة، منها زيارة نائب رئيس مجلس الأمة الكويتى، ورئيس البرلمان العربى، ونائبين من البرلمان العراقى، إضافة إلى زيارة وفد مجلس العموم البريطانى برئاسة رئيس مجلس حزب المحافظين "مبعوث رئيس الوزراء البريطانى"، وزيارة رئيس البرلمان الدولى والعربى وكبير المستشارين بالبرلمان الدولى .

وشارك المجلس بوفود برلمانية فى فعاليات خارجية رفيعة المستوى، رأس أغلبها الدكتور على عبد العال رئيس المجلس، وبلغت 9 مشاركات، تمثّلت فى زيارة الوفد البرلمانى رفيع المستوى برئاسة رئيس المجلس للاتحاد البرلمانى الدولى فى جينيف، وأيضًا زيارة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فى "تيرانا" بألبانيا، وحضور مؤتمر رؤساء مجالس البرلمانات العربية المنعقد فى جامعة الدول العربية بالقاهرة، والمشاركة فى اجتماعات الجمعية 134 للاتحاد البرلمانى الدولى واستئناف عضوية مصر فى الاتحاد، وحضور مؤتمر الـ23

للاتحاد البرلمانى العربى بمقر جامعة الدول العربية، وحضور اجتماعات الدورة البرلمانية للبرلمان الأفريقى واستئناف عضوية مصر بالاتحاد .

وعلي المستوي السياسي والتشريعي وضع نواب البرلمان أزمة سد النهضة نصب أعينهم منذ اللحظات الأولي لإنعقاد المجلس في يناير الماضي، حتي أن المقاطعة الوحيدة لحديث الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال إلقاءه لخطاب إفتتاح البرلمان جاءت من الصفوف الخلفية وكانت "سد النهضة ياريس"، إلا أن الإهتمام بالأزمة لاقي خفوت واضح وعدم إهتمام ملموس طوال شهور دور الإنعقاد الأول. ويذكر أن هيئة مكتب مجلس النواب، قد رفضت طلب سابق لاستجواب قدمه النائب أحمد البرديسي، كان موجها لرئيس الوزراء بشأن أزمة السد بسبب عدم استيفائه الشروط الواجب توافرها في طلب الاستجواب، والذي تضمن انتقادًا لـ"التراخى في التعامل مع إثيوبيا في أزمة السد، والامتناع عن اتخاذ المواقف والإجراءات الحازمة ضد تعنتها ومحاولة الإضرار بالمصالح الإستراتيجية المصرية."

ومن جهة اخري اضلع البرلمان في قضية جورج ريجيني والذي قام أعضاءه بالتعقيب علي الحادث، وتنوعت ردود أفعالهم وإستجاباتهم البرلمانية من حيث طلبات الإحاطة والمداخلات بالكلمة حول الحادث. و شكل البرلمان المصري مع تصاعد الأزمة لجنة برلمانية ضمت لجان الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية وحقوق الإنسان، لمناقشة أزمة ريجيني ومحاولة احتوائها، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات وأوفدت مجموعة من نواب البرلمان إلي إيطاليا لتصحيح الموقف، لتسفر الجهود في مجملها عن "لا شئ"، ولم يكن هناك تقدم يذكر في هذا الشأن من جانب البرلمان.

كما اثارت قضية الجزيرتين تعتبر اللجان البرلمانية ذات الطبيعة الخارجية ، وتنوعت تصريحات رؤساء وأعضاء لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية بشأنها، وإلتزم أغلبها النواب بالردود "الدبلوماسية المتوازنة"، لتبقي المسألة دون اي رد فعل برلماني ولم يحرز فيها البرلمان أي تأثير يذكر، خاصة مع عدم إحالة الإتفاقية إلي البرلمان حتي الأن، إلا انه خلال مضابط البرلمان الرسمية كان لرؤساء اللجان الثلاث المختصة بالشأن الخارجي تصريحات خلال حوارات صحفية تدعم الرأي الخاص بأنهما سعوديتان.

يعد أبرز إنجازات البرلمان الحالي علي الصعيد الخارجي، هو التمكن من إستعادة عضوية مصر بالبرلمان الأفريقي بعد إعلان الاتحاد الإفريقى تجميد العضوية بعد 30 يونيو 2013، بعدما تمكن وفد برلماني موسع من استعادة عضوية مصر ورفع العلم المصري مرة أخري داخل مقر البرلمان الأفريقي.

كما أنه بعد غياب 5 سنوات عادت مصر إلى الاتحاد البرلمانى الدولى، وصدر القرار رسميًا بعد موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد علي ذلك عقب مشاركة الوفد البرلماني المصري بفعاليات الإتحاد البرلماني الدولي .

رابعا : البرلمان والاستعراض الدوري الشامل

الاستعراض الدوري الشامل آلية جديدة من آليات مجلس حقوق الإنسان منشأة بموجب القرار رقم 251/60 الصادر بتاريخ 15 مارس 2006 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي عوض لجنة حقوق الإنسان. وقد جاء إحداث هذه الآلية استكمالا لعمل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

والاستعراض الدوري الشامل عبارة عن فحص حقوقي، على أساس معلومات موضوعية لوضعية حقوق الإنسان في بلد ما ولمدى احترام هذا البلد لالتزاماته وتعهداته في المجال.

و تعد مصر واحدة من 192 دولة يقوم الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل بمراجعة سجلها وقد خضعت مصر للاستعراض الدوري الشامل مرتين الاولي في العام2010 والثانية كانت في العام 2014 .

ويعتمد الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان في مصر التقرير الوطني الذي يتضمن المعلومات المقدمة من مصر وايضا علي المعلومات في تقارير خبراء حقوق الإنسان و فرق المستقلين والتي تعرف بآسم

الإجراءات الخاصة، وهيئآت معاهدات حقوق الإنسان و هيئات أممية أخرى، وايضا علي المعلومات المقدمة من جهات أخرى معنية بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

ومن بين القضايا التي أثيرت في التقرير الوطني وكذلك من خلال الأجوبة الأسئلة حول الإلتزامات تحت آليات و معاهدات قانون حقوق الإنسان الدولي ؛ عقوبة الإعدام ، الخطوات المتخذة لمنع التعذيب والاستخدام المفرط للقوة ، مكافحة العنف المنزلي والتمييز ضد المرأة ، الخطوات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر؛ الإحتجاز قبل المحاكمة و المحاكمة العادلة، إستقلال القضاء، الحق في الخصوصية ، حرية الدين والمعتقد، حرية التجمع و التنظيم و التعبير؛ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، حقوق اللاجئين والهجرة والمهاجرين ، مكافحة الإرهاب ، احترام وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، و التعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد قدم لمصر 300 توصية خلال خضوعها للآلية قبلت منها 223 توصية بشكل كامل قبلت بشكل جزئي عدد 24 توصية بينما اجابت مصر علي عدد 29 توصية بانها اخذت به علم ورفضت عدد 23 توصية واعتبرت توصية واحدة غير دقيقة.

وكانت تحتاج كثير من التوصيات التي قبلتها مصر الي اجراءات تشريعية حتي تتواءم التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ، ايضا بهدف تنقيح القوانين الحالية لضمان توافقها مع الدستور الجديد، ولتحسين جهود حماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وقد قام البرلمان بمراعاة بعضها الا ان اغلبها لم يلتفت اليها البرلمان خاصة في صياغته لبعض القوانين ، ومن اهم القوانين التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بإجراء تشريع اقره البرلمان هو قانون بناء الكنائس.

وفيما عدا بناء الكنائس إن المجلس لم يناقش تعديل التشريعات التي كان يتوجب عليها تعديلها للتوافق وما وافقت عليه الدولة المصرية اثناء خضوعها للاستعراض الدوري الشامل والتي من اهمها:-

اقرار قانون التامين الصحي الشامل والذي مازال قيد المناقشة ولم تتقدم الحكومة بشكل رسمي بمشروع قانون تامين صحي اجباري علي كافة المواطنين المصريين.

اقرار تعديل قانون عمل الجمعيات والمؤسسات الاهلية ليتوافق والدستور المصري الجديد والمعايير الدولية والتوصيات المقدمة لمصر فيما يتعلق بحقوق الجمعيات والمؤسسات الاهلية في التكوين بمجرد الاخطار وايضا تسهيل عملها .

ايضا لم يقم البرلمان في دور الانعقاد الاول بتعديل بعض التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة خاصة بعض المواد قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات من أجل تعديل المواد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة أو حذفها، وذلك للامتثال للدستور، فضلاً عن القانون الدولي بهدف ضمان سرعة التحقيق والفصل في جميع حالات العنف الجنسي والجنساني.

ايضا لم يقر البرلمان تشريعا يعمل علي مواصلة ضمان إدماج مبدأي الشفافية والمساءلة في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد حتي انتهاء دور الانعقاد الاول.

ايضا لم يقم البرلمان بتعديل قانون الطفل ، بهدف تعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على الاستغلال الاقتصادي لهم كما لم تتح للبرلمان في دور الانعقاد الاول تعديل قانون العمل الوطني لمواءمته مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء

خامسا : التركيبة السياسية للمجلس

فاز في انتخابات البرلمان 20 حزبا فقط ، من اصل 108 حزب مصري اثناء عقد الانتخابات ، وقد شكلت الاحزاب في هذا المجلس نسبة 43% تقريبا بعدد 239 من العدد الاجمالي لمقاعد المجلس وشغل المستقلين 57% بعدد 316 من اجمالي عدد النواب..

وبنهاية دور الانعقاد الأول لمجلس النواب، لم يستطع أى فصيل أو حزب أو تكتل سياسى الوصول إلى العدد الذى يمكنه من تشكيل ائتلافا داخل البرلمان، باستثناء ائتلاف "دعم مصر"، وقد شغل عضوية الائتلاف عدد 52 سيدة من اصل 90 سيدة هم اعضاء البرلمان بنسة تزيد عن 57 % من اجمالي عدد السيدات في البرلمان ، رغم إعلان أكثر من حزب فى بداية دور الانعقاد نيته تشكيل ائتلاف رسمى، بينهم حزبى "المصريين الأحرار" و"الوفد"، ولكن لم يتم حتي نهاية دور الانعقاد اشهار اي منها ، الا ان حزب "المصريين الأحرار"، حاول بشكل كبير فى تشكيل الائتلاف الخاص به، ولم يتوقف عن المحاولات ، عن طريق التواصل المستمر مع النواب المستقلين داخل البرلمان ، أما حزب الوفد، فقد عدل عن امحاولة تشكيل ائتلاف برلمانى، وصب تركيزة علي الاستعداد للانتخابات المحلية، المزمع إجراؤها خلال العام المقبل.

وتعطي لائحة البرلمان خاصة فيما يتعلق بتكوين الائتلافات صعوبة شديد في تكوين ائتلاف ثاني بجوار ائتلاف دعم مصر لانها نصت علي ان يمثل الائتلاف علي الاقل ثلاث نواب من كل محافظة وهو الامر الصعب في ظل استحوز ائتلاف دعم مصر علي اغلب نواب المحافظات من غير الحزبيين.

سادسا : استنتاجات توصيات

- اتسم دور الانعقاد الأول ببعض المخالفات الدستورية أهمها عدم الإلتزام بالمواعيد الدستورية لبدء وانتهاء دور الانعقاد، والذي يجب ألا يقل عن 9 أشهر. ايضا خالف البرلمان الدستور بإفراره مشروع قانون الموازنه العامة للدولة وذلك بموافقته علي ميزانية الصحة التي بلغت 47 مليار وكان الدستور في المادة 238 حدد نسبة 3% من الناتج القومي للصحة وهو ما يقدر طبقا للموازنة بما يزيد عن 95 مليار ، ، بالإضافة إلى عدم الانتهاء من قوانين الاستحقاق الدستوري مثل قانون العدالة الانتقالية ومفوضية الانتخابات والقوانين الخاصة بالصحافة والإعلام والإدارة المحلية.

- أهمل البرلمان ثلاث فئات أساسية «الطفل» و«ذوى الإعاقة» و«ساكنى العشوائيات» من أجندته التشريعية فى دور الانعقاد الأول، ولم يصدر البرلمان فى دور الانعقاد الأول أى تشريعات تخص أطفال الشوارع وكيفية التصدى لهذه الظاهرة، كما أنه لم يصدر قانون الأشخاص ذوى الإعاقة أو قانون المجلس القومى للإعاقة، بالإضافة إلى أنه لم يضع خطة واضحة للرقابة على الحكومة ومشروعها فى القضاء على العشوائيات، وهو ما استنكرته منظمات مجتمع مدني وحقوقيون، معتبرين أن البرلمان أهمل بشكل كبير الاهتمام بالطفل وذوى الإعاقة.

- اتهم البرلمان خلال دور الانعقاد الأول بانحيازه للحكومة علي حساب المواطنين ، حيث نال العديد من القوانين التي اقرها البرلمان في دور الانعقاد الاول استياء كبير لدي المواطنين ، وخاصة اقرارة للموازنة العامة للدولة والتي لم تقر فيها الحكومة الحد الادني للصحة ، وفي ذات السياق لاقي البرلمان استحسان العديد من موظفي الدول ازاي رفضة قانون الخدمة المدنية التي كانت تقاتل الحكومة من اجل اقرارة في فبراير من العام الجاري.

- علي الرغم من ان العلاقات الخارجية للبرلمان في الاجمال اتسمت بالنجاح ، وبالرغم من اخفقها ببعض الملفات الا ان ازمة اختيار اعضاء الوفود البرلمانية للسفر الي بعض الدول الغربية والافريقية والاسيوية، بالاضافة الي آلية اختيار الدكتور علي عبد العال رئيس المجلس لاعضاء الوفود ، قد احدثا جدل كبيرا وتباينت الاراء حول جدواها خاصة في ظل عدم تقديم تقارير نهائية عن نتائجها للبرلمان. كما اثارت تكلفتها المالية الباهظة التي تقتطع من ميزانية مجلس النواب تثير حفيظة المواطنين، البعض أنها بدون معايير. خاصة وان بعض الزيارات تم دون الاعلان اهداف واضحة لها.

- قام المجلس في دور الانعقاد الأول بالدور الرقابي بشكل غير كبير ، وصب جم تركيزة علي التشريعات ومراجعة القرارات وانتاج اللائحة الداخلية ومراجعة الموازنة العامة للدول ، ومن الناحية الرقابية لم يقم بغير لجنة تقصي حقائق فساد القمح، وهي التي كانت لها نتيجة ملموسة على أرض الواقع استقال على إثرها وزير التموين.

مما سبق يحتاج البرلمان إلي التركيز على احتياجات الشعب وهمومه وتشريع القوانين التي تخدم مصالح البسطاء، وذلك لتغيير شكله وأدائه في دور الانعقاد الثاني، خاصة وأنه لم يكن على قدر المستوى المطلوب منه في الدور الأول، بسبب تصور بعض النواب بأن دورهم يتلخص في دعم الرئيس والحكومة.

ايضا يواجه مجلس النواب عدد كبير من التحديات المتمثلة فى ضرورة انتهائه من إقرار عدد من القوانين التى حددها الدستور فى دور الانعقاد الثانى للفصل التشريعى الأول والتي يتوجب عليه ان يعمل بجد ليتغلب عليها ، كما ينتظر ان يقر البرلمان ايضا عدة قوانين مهمة شغلت الرأى العام خلال الفترة الماضية، على رأسها قانون العدالة الانتقالية، والقانون الموحد للصحافة والإعلام، وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات ، وقانون الإدارة المحلية ، وقانون التأمين الصحي الشامل وعدد كبير اخر من القوانين.